

الإخوان المسلمون وأسباب الصدام مع الأنظمة المتعاقبة (٢ - ٢)

تحدثنا في الحلقة السابقة عن طبيعة العلاقة بين الإخوان المسلمين والنظام الملكي، والأسباب التي أوجدت حالة الصدام بين الجماعة والنظام، وعرفنا أنها كانت نتيجة لسيطرة الاستعمار على البلاد، وعدم رغبته في وجود جماعة تعمل على زلزلة أركان دولته الاستعمارية في مصر، بالإضافة إلى وقوفهم في وجه المخطط الصهيوني الأمريكي البريطاني للسيطرة على فلسطين، وكيف أن حرب فلسطين كانت المسرح الأكبر الذي كشف عن قوة الإخوان المسلمين وخطرهم على الإنجليز والصهيونية، مما حدا بهم بمطالبة النقراشي باشا بحل جماعة الإخوان المسلمين فاستجاب لهم وأصدر قراراً بحل الجماعة -بتجاوز اختصاصاته كحاكم عسكري- في ديسمبر ١٩٤٨م، وكيف أن الجماعة دخلت في طور الخنة والاعتقال، وقتل المرشد العام في عهد إبراهيم عبد الهادي.

الإخوان المسلمون وعهد عبد الناصر

الثورة

بعد أن أفرج عن الإخوان عادوا للمطالبة بأحقيتهم في العمل داخل إطار مشروعية الجماعة، وتحقق لهم ذلك بعد أن حكمت لهم المحكمة بذلك، فعادت الجماعة مرة أخرى وفتح المركز العام، كما فتحت الشعب، وعادت الجماعة كما كانت، لكنها تحت قيادة جديدة بعد اغتيال مؤسسها وقائدها الإمام حسن البنا، ففي ١٧/١٠/١٩٥١م اختير المستشار حسن الهضيبي ليكون مرشداً عاماً للإخوان المسلمين، فقاد الرجل -بالرغم من كبر سنه- مسيرة العمل غير أن شخصيته كانت تختلف عن شخصية الإمام البنا وكان من الطبيعي في ظل هذه التطورات والمتغيرات أن تحدث بعض الاختلافات في وجهات النظر داخل الجماعة بين بعض الأفراد والقيادات خاصة بين فكر المرشد العام وطبيعة النظام الخاص القديمة وقيادته، لكن بالرغم من ذلك كان الصف متلاحماً على غاية واحدة وهي العمل لدعوة الله وإسقاط الملكية، وجاءت الفرصة عندما اشترك الإخوان المسلمون ومجموعة الضباط الأحرار في تحريك ثورة ضد النظام الملكي وزلزلة أركانه، يقول عبد اللطيف البغدادي في مذكراته الجزء الأول، طبعة المكتب المصري الحديث، ص (٢٤): «قمنا بتدريب الإخوان المسلمين عسكرياً وأمددناهم بالأسلحة والذخيرة التي كان قد أمكن لنا تهريبها من مخازن الجيش وعملنا على تشكيل كتائب فدائية منهم تحت قيادة ضباط بغرض القيام بغارات فدائية قبل ذهابهم لفلسطين عام ١٩٤٧م خاصة بعد قرار التقسيم في نوفمبر ١٩٤٧م» وقد تحركت هذه الثورة بعد القوة التي أبداها رجال النظام الخاص في حرب القنال عام ١٩٥٢م وما ظهورها به من كفاءة حربية عالية كانت موضع اهتمام جمال عبد الناصر والذي دفعه للاستعانة بهم في تحريك الثورة وتأمينها، وفعلاً تحركت هذه الثورة بالتعاون بين الضباط والإخوان وتحرك الضباط أبو المكارم عبد الحى لخصار قصر عابدين، كما توجه عبد المنعم عبد الرؤوف إلى الإسكندرية لخصار قصر رأس التين، وظل محاصراً له حتى تنازل الملك عن العرش وطرد في ٢٦ يوليو ١٩٥٢م.

طبيعة رجال الثورة

وبعد أن استقر الوضع للضباط الأحرار شكلوا مجلس قيادة الثورة لتحكم مصر من خلاله حتى تجرى الانتخابات، وتحكم مصر من خلال نظام ديمقراطي نيابي، غير أن الخلافات والمشاحنات شقت صفوف الضباط، وحدثت تكتلات بينهم وانعدمت الثقة فيما بينهم، فبرزت هذه المشاكل على السطح، وأصبح الوضع ينذر بخطر، خاصة أن بعض رجال مجلس قيادة الثورة كان لا يرضى عن محمد نجيب بسبب زيادة شعبيته، وخوفهم من أن يقصيه عن الحياة السياسية، وهو المطلب الذي كان ينادي به محمد نجيب بعودة رجال الجيش إلى أماكنهم بين صفوف العسكريين، فكان هذا لا يرضى هؤلاء الضباط، فعملوا على تمهيش نجيب، واحتدم الشقاق خاصة بين نجيب وعبد الناصر، فيذكر عبد اللطيف بغدادى في مذكراته ص(٩٣) أن عبد الناصر اتصل بياور محمد نجيب الضابط إسماعيل فريد، وطلب منه أن يبلغ نجيب بعدم الذهاب إلى حفل ذكرى وفاة حسن البنا، وأنه يجذره من الذهاب، وإلا فإن العاقبة ستكون وخيمة عليه، ثم سب عبد الناصر ولعن محمد نجيب».

لم يكن لدى رجال الثورة رؤية واضحة في كيفية إدارة البلاد ومن ثم كانت الانشقاقات والمشاحنات بين صفوف الضباط كثيرة، وأصبحت مصر تعيش محنة العسكريين، فتارة يتحرك سلاح الفرسان، وأخرى يحرك جمال سالم سلاح الطيران ويهدد نجيب، كما يعلن عبد الحكيم عامر أنه سيدك سلاح الفرسان بالطيران، وأخذ كل فريق يسابق الفريق الآخر في السيطرة على مقاليد الأمور، وحاول كل فريق استرضاء القوى الأخرى لتكون في صفه كالإخوان وغيرهم.

كما أن جمال أخذ يشيع الرهبة والرعب في قلوب الشعب عن طريق المظاهرات التي كان يحركها الضابط أحمد طعيمة وإبراهيم الطحاوي والانفجارات التي أحدثها عبد الناصر حتى يطلب الشعب أن يظل العسكريون في السلطة يحمون البلاد، وما كانت هذه التفجيرات إلا بمعرفة وإدارة عبد الناصر كما ذكر بغدادى ص(١٤٦) عندما قال: «لقد اعترف عبد الناصر لي ولكمال الدين حسين وحسن إبراهيم يوم الأحد ٢١ / ٣ / ١٩٥٤م بأن التفجيرات التي حدثت في مبنى محطة السكك الحديدية وحرم الجامعة ومحل جروبي هو التي قام بها بهدف إثارة اللبلة في نفوس الناس حتى يجعلها تشعر بعدم الأمن والطمأنينة».

لقد قيد الحكم العسكري البلاد منذ سيطرته على مقاليد الحكم، ففي ١٠ / ١٢ / ١٩٥٢م أصدر مجلس قيادة الثورة (على ما به من خلافات) قرارًا بإلغاء دستور عام ١٩٢٣م وإعلان الدستور المؤقت في ١٠ / ٢ / ١٩٥٣م.

الإخوان ومرحلة جديدة

لقد عاد الإخوان إلى الحياة السياسية بعد أن حكمت لهم الحكمة بذلك، واندمجوا في الحياة بقوة، واشتركوا في تأمين الثورة، كما أنهم ظهروا بمظهر القوة في حرب فلسطين وحرب القنال؛ مما كان سببا في خوف أي نظام من قوتهم.

وقد أدرك مجلس قيادة الثورة -ومن بعد عبد الناصر- هذه الحقيقة فتجنبوا إثارتهم وحاولوا كسب ودهم في هذه المرحلة التي تحتاج فيها الثورة لدعم شعبي متمثل في الإخوان المسلمين الذين كانوا يعدون قوة ضاربة في أكباد البلاد من شرقها لغربها، حتى إن مجلس قيادة الثورة عندما أقدم على حل الأحزاب استثنى جماعة الإخوان من ذلك الحل، يقول بغدادى: «بعد أن رأى مجلس قيادة الثورة تعنت الأحزاب في التطهير قام باعتقال بعض قادتها، وأصدر في ١٧ / ١ / ١٩٥٣م قرارًا بحل الأحزاب والهيئات السياسية ومصادرة أموالها فيما عدا جمعية الإخوان المسلمين باعتبارها منظمة دينية خاصة».

وليس ذلك فحسب، بل قام مجلس قيادة الثورة في ١١/١٠/١٩٥٢م بإصدار عفو شامل عن قتلة الحازندار، كما أصدر القانون رقم (١٧٩) في ٣/٩/١٩٥٢م والذي استند إلى كون الإخوان ليسوا حزباً سياسياً ولا ينطبق عليهم ما ينطبق على الأحزاب.

كانت هذه الفترة تتميز بالصدام بين كل الأطراف كل يحاول أن يكون الطرف الفائز في هذا الصراع وكانت جماعة الإخوان المسلمين في منأى عن تلك الصدامات، مما يدل أن الصدام ليس من طبيعة الإخوان بل هو طبيعي في أنظمة الحكم الفردي والشخصي ليحافظ على وضعه ومكاسبه الشخصية التي حققها، ولذا عندما أراد عبد الناصر أن يدمج الإخوان في هيئة التحرير ورفضهم ذلك لكونهم منظمة دعوية والهيئة لا تقوم على هذا الهدف بدأ الصدام، خاصة بعدما أقام طلاب الإخوان المسلمين بجامعة القاهرة حفلاً وكان سيتحدث فيه نواب صفوي زعيم فدائيين إسلام الإيراني، والذي كان يقف في وجه استبداد الملك رضا بهلوي، فقام الشباب التابعون لهيئة التحرير بمهاجمة الحفل ومحاولة إفشاله بالقوة، فما كان من طلبة الإخوان إلا أنهم تصدوا لهم وأوسعوهم ضرباً فارتدد شباب الهيئة مقهورين فحملها عبد الناصر، فيقول بغداددي ص(٨٨: ٩١): «اجتمع مجلس قيادة الثورة في استراحة وزارة الأوقاف بمنطقة الأهرامات يوم ١٨/١٢/١٩٥٣م وناقش بعض الموضوعات والتي من أهمها كيفية القضاء ومقاومة الإخوان المسلمين كما ناقشنا الطريقة المثلى لحل جمعيتهم، وأن نستفيد من الانشاقات الموجودة داخل الإخوان بعضهم البعض ونغذيها لإضعافهم، كما ناقشنا أن حل جمعيتهم الآن سيزيد العطف عليهم وتمسك الشعب بهم، غير أن عبد الناصر بحكم أنه وزير الداخلية تعجل وأصدر قراراً بحل الإخوان في ١٧/١/١٩٥٤م واعتقال قادتهم، وذلك بسبب صدام طلبة الإخوان مع طلبة هيئة التحرير، كما قام بفصل طلبة الإخوان والضباط والموظفين المنتمين لهم».

منذ أن جاء المستشار الهضيبي وتولى منصب المرشد العام وهو ينظر للأسباب التي قد تؤدي لصدام الإخوان مع أي نظام فوجد أنها متمثلة في النظام الخاص بشكله القديم فقام وأعلن أنه لا سرية في الدعوة وبدأ تشكيل النظام الخاص من جديد حيث دمج أعضائه في العضوية العامة للجماعة فلقى هذا التغيير معارضة من قادة النظام القديم فاجتمعت الهيئة التأسيسية وناقشت هؤلاء الإخوة غير أنهم ظلوا مقتنعين بما يروا فقامت الهيئة بفصلهم في نوفمبر ١٩٥٣م وكانوا «عبد الرحمن السندي ومحمود الصباغ وأحمد زكي وأحمد عادل كمال» فزاد بذلك عنصر الشقاق داخل صف الدعوة بسبب عدم وضوح الرؤية للقاعدة من الإخوان فكانت فترة تضارب أحدثت هزة قوية استغلها عبد الناصر في معرفة كيف يواجه الضربة للإخوان لكسر شعبيتهم فكان يحدث كل طرف من الإخوان بشكل ولون غير أن رجال الدعوة لم ينخدعوا كثيراً بما كان يفعله عبد الناصر معهم فظل الصف متماسك خاصة بعد فشل عبد الناصر في حمل الإخوان على فصل المستشار الهضيبي من مركزه وعدم قدرته في السيطرة الكاملة على الإخوان مما كان سبباً في جزعه وخوفه المستمر منهم وزاد هذا الشعور بعدما قام الإخوان بمظاهرة عابدين في مارس ١٩٥٤م ورأى عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة قوة الإخوان التي ظهرت فيها فقام بإصدار قرار بالإفراج عن جميع الإخوان وفي مقدمتهم المرشد العام في ٢٦/٣/١٩٥٤م وذكرت صحيفة الأهرام في صفحتها السابعة خبر زيارة جمال عبد الناصر لمنزل المرشد العام لتهنئته بالإفراج، حتى أن محمد نجيب كما ذكر بغداددي تساءل في اجتماع ٢٤/٧/١٩٥٤م عن سبب زيارة جمال للمستشار الهضيبي وأن كل ذلك يتم بدون معرفة مجلس قيادة الثورة وهو خاصة.

لم يكن صدام عبد الناصر مع الإخوان في محنة ١٩٥٤م صدام من قبل الإخوان كما يروج بعض الكتاب بقدر ما هو عملية ديناميكية كرد فعل على محاولة الإخوان التأثير في الشعب وازدياد شعبيتهم لديه، فاصطنع عبد الناصر هذا الحادث - كما ذكر حسن النهامي في جريدة الأحرار- ليرفع من شعبيته ويقضي على الإخوان وتم ذلك في حادث المنشية الذي تم في ٢٦/١٠/١٩٥٤م والتي لم يكن عبد الناصر قد انتهى من خطابه حتى زج بآلاف الشباب داخل المعتقلات وكانت كل القرائن تدل على أن هذا الحادث مصطنع وليس حقيقيا (وكل ذلك واضح في تتابع الأحداث والتي ذكرتها صحف الأهرام والجمهورية والأخبار لأيام ٢٧ أكتوبر حتى ٤ نوفمبر ١٩٥٤م والتي يظهر من بين سطورها كذب وافتراء هذا الحادث).

صدام عبد الناصر مع كل الهيئات والقوى السياسية

لم تقصر الفترة على التخلص من الإخوان فحسب بل عمل عبد الناصر على التخلص من كل من يناادي بالحرريات والحكم النيابي فعندما طالب الدكتور السنهوري رئيس مجلس الدولة بذلك حرك عبد الناصر بعض رجال هيئة التحرير واعتدوا عليه في مكتبه، ونددوا بالديمقراطية.

كما قام باعتقال الشيوعيين وقادة الأحزاب مما يدل أن الصدام طبيعة في شخصية عبد الناصر وليس في الغير بسبب سعيه للحكم الفردي السلطوي.

تقول الدكتورة هالة مصطفى في كتابها "الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك" ص(١١١ : ١١٩): «انتهت أغلب الدراسات في مجال النظم السياسية المقارنة إلى إدراج النظام المصري في عهد جمال عبد الناصر ضمن النظم السلطوية - **Authoritarian Regime** - وأنه نظام يتسم بعدد من الخصائص أهمها ١- إنه نظام لا ينهض على وجود أيديولوجية سياسية قوية متماسكة، ٢- وجود حزب سياسي واحد يحتكر القوة السياسي، ٣- لا يوجد تعبئة سياسية في النظام السياسي السلطوي إلا في بداية قيامه، أما بعد استقراره فإن النظام لا يعتمد على الاعتماد على التعبئة الجماهيرية، ٤- يهتم النظام بالسيطرة على الجيش ويحتل القادة العسكريون وضعا متميزا في النظام السياسي حيث يتحولون إلى سياسيين. كما تميز هذا النظام بضعف الأيديولوجية الرسمية، والضعف المؤسسي».

وهذا ما قام عليه نظام عبد الناصر والسادات ومبارك حيث الانفراد بالسلطة وعدم إشراك الهيئات أو المؤسسات في إدارة دفة الحكم ومن ثم وجد الصدام مع كل طوائف الشعب غير أنه زاد مع الإخوان بسبب محاولتهم إصلاح هذا النظام وإرساء الحياة النيابية فتؤدي بطبيعة الحال إلى الصدام.

لقد وضع فكر الإخوان المعتدل وقت محنة التكفير والهجرة التي ظهرت في السجون بعد محنة ١٩٦٥م حيث تصدوا لها وأخرج المستشار الهضيبي كتاب «دعاة لا قضاة» وضع فيه منهجية الدعوة وأنه لا عنف داخل الدعوة، ومن أراد فعل ذلك فليبحث عن لافته أخرى غير الإخوان المسلمين ليعمل تحتها.

أسباب أخرى للصدام

لقد اشتد الصدام مع الإخوان أيضا كما تقول الدكتورة هالة بعد اعتراض الإخوان على قانون الإصلاح الزراعي على هذا الوضع الذي أراده مجلس قيادة الثورة وأنه بهذا الشكل يعد غير دستوري، وانتهاك للحريات، وأيضا عدم ارتياحهم لقرار إقالة رشاد مهنا، فضلا عن بعض التصريحات للمرشد العام التي لم تشعر رجال الثورة بارتياح وخوفهم من الإخوان كالتصريح الذي صرح به المرشد العام لوكالة الأسوشيتدبرس في ٥ / ٧ / ١٩٥٣م، كما أقلق نشاط الإخوان داخل بعض النقابات العمالية والجامعات مجلس قيادة الثورة لخوفه المسيطر على بعضهم من قوة الإخوان، وذلك كما ذكر الدكتور عبد العظيم رمضان في كتابه "الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر ص(١٤٩)".

كما زاد من هذا الصدام كما ذكر أحمد حمروش في كتابه "قصة ثورة يوليو" ص(١٨٤)، موقف الإخوان في أعقاب توقيع اتفاقية الجلاء بالأحرف الأولى في ٢٧ / ٧ / ١٩٥٤م ورفض الإخوان لها بهذه الصورة وبسبب ما ورد فيها حول حق عودة القوات البريطانية إلى مصر في حالة وقوع هجوم مسلح على أي بلد يكون طرفا في معاهدة الدفاع المشترك من دول الجامعة العربية أو تركيا.

لقد عمل عبد الناصر منذ قيام الثورة على السيطرة على مقاليد الأمور فعمل على إزاحة كل من يعترض طريقة في تحقيق ما يرونوا له من السيطرة الفردية على الحكم واتضح ذلك من الصراع مع محمد نجيب - كما ذكرنا - ومحاوله إقصاءه لزملاءه في مجلس قيادة الثورة عن الحكم، فقد ذكر جمال سالم لزميله عبد اللطيف البغدادي قوله في ص(١٧٥) من مذكرات بغدادي عندما زاره في مكتبه في ٦ / ٤ / ١٩٥٤: «من أن عبد الناصر يحاول أن يثبت أنه قوة ومركز ثقل في المجلس وأنه أصبح يتصرف في حالات كثيرة تمس السياسة منفردا».

كما طلب عبد الناصر في اجتماع مجلس قيادة الثورة في ١٢ / ٤ / ١٩٥٤م بجرمان كل من سبق دخوله الوزارة في الفترة من ١٩٣٦م حتى ٢٣ / ٧ / ١٩٥٢م من الوظائف العامة لمدة ٥ سنوات وكان يقصد بذلك السنهوري باشا.

كما أنه أقصى صلاح سالم ثم جمال سالم ثم عبد اللطيف البغدادي الذي استقال في ٢٥ / ٣ / ١٩٦٤م، ثم كمال الدين حسين بل اعتقاله عام ١٩٦٥م بعدما علم بما يلاقه الإخوان في السجون من تعذيب رهيب فأرسل لعبد الناصر خطاب في ١٢ / ١٠ / ١٩٦٥م يقول له فيه: "اتق الله" فما كان من عبد الناصر إلا أن اعتقاله وأهله في استراحة الآثار بمنطقة الأهرام وحدد إقامته وفصل أقربائه من الوظائف وترك زوجته تعاني المرض بعد منعه الطبيب عنها حتى توفيت في ٩ / ١ / ١٩٦٦م.

كما أنه اعتقل أعوانه الذين قدموا له خدمات كبيرة في إذلال الشعب كحمزة البسيوني وشمس بدران وصلاح نصر، وكان سببا في دفع صديقه الصدوق عبد الحكيم عامر للانتحار في ١٤ / ٩ / ١٩٦٧م، فإذا كان قد تخلص من أقرب أصدقاءه فكيف لا يعز عليه التخلص ممن يهددون سلطانه الفردي ولذا كان ذلك سببا لصدام عبد الناصر مع الإخوان.

ونخرج من ذلك كما ذكرت الدكتورة هالة مصطفى:-

١- إن التعامل السياسي مع العامل الديني على المستوى الأيديولوجي أو مستوى السياسات قد تم بشكل انتقائي بما يخدم أهداف النظام، كما أنه نظام سعى للسيطرة على كل المؤسسات الدينية.

٢- إن سياسة النظام اعتمدت على عدم السماح ببروز أية قوى سياسية إسلامية أو معارضة تنازع النظام وهو ما أدى لصدام ١٩٥٤م، ١٩٦٥م.

الإخوان والسادات وطبيعة المرحلة

توفي عبد الناصر في سبتمبر ١٩٧٠م واختير محمد أنور السادات ليكون خليفة له، وحاولت مراكز القوي استغلاله وتسيره كما يروا وفقا لأهوائهم غير أنه أدرك مرامي خطتهم واستطاع أن يقضي عليهم في ثورة التصحيح في ١٥/٥/١٩٧١م ليستقر له الحكم، ونظر من حوله فوجد أن الشيوعيين يسيطرون على كل مقاليد الحياة الإعلامية والثقافية والعسكرية، فأفرج عن المعتقلين السياسيين بمن فيهم الإخوان المسلمين وأفسح لهم المجال للعمل على العودة بالجمتمع إلى التمسك بتعاليم الإسلام وما جاء به، فأحسن الإخوان الدعوة وعملوا في هذه الفترة على تربية المجتمع تربية إسلامية فعاد التدين إلى المجال العام من جديد فأخذ عدة مظاهر فظهر الحجاب في الجامعات مرة أخرى وبدأ الشباب يرتادون المساجد.

كما أدخل السادات تعديلات دستورية جديدة حيث نصت المادة الثانية من دستور ١٩٧١م أن الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية وأضافت إلى النص القديم ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع ثم عدلت إلى "الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع".

كما أفسح المجال أمام التعددية الحزبية المقيدة كشكل وديكور وليس كحقيقة تسمح بتداول السلطة، غير أن الحياة السياسية شهدت بعض المعارضة لسياسة السادات بسبب تمركز السلطات في يده واستئثار الحزب الوطني بالحياة السياسية كلها وهيمنة مؤسسة الرئاسة عليه في وجود بعض الأحزاب الضعيفة، هُيك عن أن كواد الحزب لم تأت من قواعده وإنما كان يتم تعيينها، ومن ثم تمركزت السلطة في يد الرئيس.

ولقد اصدر النظام عدة قرارات لتقييد المشاركة السياسية مثل قانون الأحزاب رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م والمعدل بقانون ٣٦ لسنة ١٩٧٩م، وقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨م وهي القوانين التي تضمنت حرمان بعض القوى السياسية من ممارسة العمل الحزبي، كما صدر قانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن إنشاء محاكم امن الدولة والقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن حرية الصحافة بالإضافة إلى الإبقاء على بعض القوانين المقيدة للحريات السياسية والتي ورثها النظام من الحقبة الناصرية (وذلك أيضا استمر في عهد حسني مبارك) كما ذكر الدكتور على الدين هلال في كتاب "المشكلة السياسية في مصر ص (١٥)".

كما كان الضعف المؤسسي هو سميت هذا العصر ومن ثم ضعف البرلمان مما كان دافعا لانتقاد الهيئات السياسية له.

ماهية العمل الإخواني

منذ أن خرج الإخوان من معتقلاتهم وهم قد عملوا جاهدين على ترتيب وتنظيم صفوفهم وإعادة هيكلمهم من جديد بعد وفاة المستشار الهضيبي واختيار الأستاذ عمر التلمساني خليفة له، والذي عمل على عودة مجلة الدعوة مع باقي إخوانه، وقد سمح النظام لهم بذلك إلا أنه لم يسمح لهم بالعودة القانونية كهيئة إسلامية أو كحزب سياسي، وفي ذلك تقول الدكتورة هالة مصطفى ص(٢٠٣): «إن معارضة الإخوان لنظام السادات لم تأخذ شكلا عنيقا من قبل الإخوان أو

التحدي السافر للسلطة بل كانت أقرب إلى ممارسة الضغط السياسي على النظام بهدف دفعة إلى تقديم تنازلات سياسية، ومن ثم حرص الإخوان على تميز أنفسهم عن الجماعات الإسلامية التي ظهرت في نفس الحقبة ولجأت إلى العنف كوسيلة للتغيير السريع».

غير أن الصدام بين الإخوان والسادات كانت بسبب مطالبة الإخوان بالشريعة الإسلامية وتطبيقها وهذا ما كان يصطدم مع شعار السادات "لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة"، وأيضاً موقف الإخوان الواضح من قانون الأحوال الشخصية والرافض له مما جعلهم في صدام مع النظام.

هذا غير الإجراءات الاقتصادية التي اتخذها النظام في رفع الدعم عن السلع الغذائية مما سبب أزمة في يناير ١٩٧٧م والتي ندد بها الإخوان.

غير أن الصدام بلغ الذروة بعد زيارة السادات للقدس وعقد معاهدة وصلاح مع اليهود حيث أخذ الإخوان عبر صحيفتهم مجلة الدعوة وعبر الطلبة إلى تجريم تصرف السادات ومضار هذه المعاهدة وأثارها السلبية على المدى القريب والبعيد على المجتمع المصري والعربي والإسلامي فكان ذلك بمثابة تحدي للنظام - كما تصور - وفي ذلك يقول الأستاذ التلمساني: «نحن ننظر إلى الأمر من الناحية العقيدية التي تحرم على المسلم أن يرضى باقتطاع جزء من أرضه راضياً مختاراً».

عمل النظام على الصدام مع الإخوان بسبب ما يسببونه له من حرج بسبب معارضتهم له في سياسته التي لم تكن في صالح البلاد أو الشعب مما دفعه لغلغلة مجلة الدعوة في سبتمبر ١٩٨١م، وأخذ السادات بعد ذلك في خطابه بهاجم الإخوان ففي خطابه في ٦/٩/١٩٨١م قال: «الإخوان المسلمين جمعية غير موجودة رسمياً وغير شرعية بمقتضى قرار مجلس قيادة الثورة»، وأيضاً قام في لقاء الإسماعيلية الشهير في ٢٧ رمضان ١٣٩٩هـ بمهاجمة الأستاذ التلمساني وقد رد الأستاذ التلمساني عليه بقوله: - كما ذكر الدكتور عبد العظيم المطعني في كتابه (أدب الإسلام في السياسة والرياسة) ص(٤٠) «لو أن غيرك اهتمني لكنت شكوته إليك إنما اليوم إلى من أشكو.. أشكو إلى الله.. أنا برئ من كل ما قلت - أنا طاهر من كل ما قلت أنا نظيف - أنا مسلم».

ومن أسباب الصدام أيضاً مطالبة الإخوان بشرعية الجماعة يقول الأستاذ إسماعيل تركي في بحثه الوجود القانوني للإخوان المسلمين: «وقد قام الإخوان برفع الدعوى (١٣٣) لسنة ٣٢ قضاء إداري، وكان رافعو الدعوى كلاً من الأستاذ «عمر التلمساني» والأستاذ «محمد حامد أبو النصر» والأستاذ «توفيق الشاوي»، وطالبوا بإلغاء قرار مجلس قيادة الثورة بحل الإخوان، واستمرت الدعوى في التداول حتى عام ١٩٩٢م حين قضت محكمة القضاء الإداري في ٦/٢/١٩٩٢م بعدم قبول الدعوى؛ لعدم وجود قرار إداري بحل الإخوان، وقررت في حشيات حكمها: أنه من حيث المستقر عليه فقهاً وقضاءً أنه يشترط لقبول دعوى الإلغاء أن يكون هناك ثمة قرار إداري سواء أكان هذا القرار إيجابياً أم سلبياً؛ فإذا انتفى مثل هذا القرار تعين الحكم بعدم قبول الدعوى، وإذا ثبت مما سلف ذكره أن ليس هناك قرار سلبى يمنع جماعة الإخوان من مباشرة نشاطها؛ فمن ثم يتعين والحالة هذه القضاء بعدم قبول هذا الطلب لانتفاء القرار الإداري».

وبناءً على ذلك الحكم؛ فإن القضاء الإداري يقر بأنه ليس هناك قرار يمنع الإخوان من ممارسة أنشطتهم، ورغم ذلك قام الإخوان برفع دعوى استئناف لذلك الحكم، ولم يحكم فيها إلى يومنا هذا، وهو حكم يحتاج إلى قرار سياسي أكثر منه إجراء قانوني.

ولم يكن صدام السادات بالإخوان فحسب بكل كان مع كل الطوائف حتى بلغت ذروة الصدام بين النظام والقوي السياسية والدينية في سبتمبر ١٩٨١م حينما قام السادات باعتقال رموز وبعض أعضاء هذه الهيئات الدينية السياسية بما فيهم الأستاذ التلمساني والبابا شنودة والشيخ أحمد المحلاوي وغيره.

حتى أسفر هذا الصدام عن قرار جماعات العنف باغتيال السادات يوم ٦/١٠/١٩٨١م وذلك بسبب سياسته في آخر عهده، ولذا:

- ١- فقد اصطدم النظام بالهيئات الإسلامية السلمية كالإخوان لسياستها المعارضة لسياسته.
- ٢- اصطدم النظام بجماعات العنف لسياستها العنيفة نحو النظام وتعامل النظام معها بنفس الطريقة.
- ٣- اصطدم النظام مع المؤسسات الرسمية كالأزهر بسبب مواقفه نحو بعض القوانين التي أقرها النظام بالرغم من مخالفتها الدستور والشريعة.
- ٤- اصطدم النظام مع الأقباط بسبب حركة الاحتجاج المسيحي والتي ترعمتها الكنيسة القبطية بسبب المادة الثانية من الدستور.

الإخوان وعهد مبارك فترة السياسة

بعد اغتيال السادات في ٦/١٠/١٩٨١م تولى حسنى مبارك مقاليد الحكم خلفاً له والذي عمل منذ اللحظة الأولى على كسب تأييد الشعب فأفرج عن كل المعتقلين السياسيين الذين اعتقلوا في سبتمبر ١٩٨١م وقام بمقابلة بعضهم، غير انه لم يلتق بأي من قيادات الإخوان، وما حدث لباقي القوي حدث على الإخوان المسلمين حيث أفرج عنهم وتركهم يعملون خاصة أنهم جماعة مسالمة، وعمل مبارك منذ اللحظة الأولى على محاولة القضاء على جماعات العنف لكنه كان كثيراً ما يولى وزارة الداخلية لوزراء لا يتعاملون بحنكة مع مثل هذه الموضوعات مما كانت سبباً في زيادة عنصر العنف مع هذه الجماعات، فقد تعامل زكي بدر ليس مع جماعات العنف فحسب بسياسته المعروفة بالشدة بل تعامل مع كل الطوائف بهذه السياسة بما فيهم الإخوان المسلمين، كما ظل نظام مبارك محتفظ بكثير من موروث النظم السابقة (الناصرية والسادات) وهو النظام السلطوي حيث ظلت الأمور مقيدة في يد الحكومة ومؤسسة الرئاسة، كما أن كثير ممن حكموا البلاد في عهد مبارك تربوا على يد الحقبة الناصرية وحقبة السادات وتشربوا من معينها فكان دافعاً لتمركز السلطة في يد الفرد ونبت أي مشاركة سياسية من القوي الأخرى.

غير أن مبارك في الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٧م عمل على إدماج بعض القوي السياسية المعارضة في العملية السياسية وتوسيع مجال حرية التعبير وحق التنظيم للأحزاب والجمعيات وتمثل ذلك في تحالف الإخوان مع حزب الوفد الجديد عام ١٩٨٤م ثم تحالفهم مع حزب العمل والأحرار في انتخابات ١٩٨٧م والتي أسفرت عن دخول ٣٦ فرداً

منهم مجلس الشعب، كما استطاع الإخوان في ظل ذلك أن يجوزوا ثقة النقابات والاتحادات الطلابية والجمعيات الأهلية فضلا عن تزايد نشاطهم الاقتصادي والاجتماعي، وكان الإخوان بسبب حسن تخطيطهم وتعاملهم مع المجتمع وقضاياهم وضعف الأحزاب والقوي الأخرى أن ساعدهم ذلك على تبوء مكانة عالية في الحياة السياسية.

ولقد شهدت الفترة الأولى من حكم مبارك تزايد القوي الإسلامية على حساب باقي الأحزاب كالوطني والوفد والتجمع خاصة بعد احتلالهم مكانة متقدمة في عدد مقاعد البرلمان، وظهور نشاطهم القوي داخل البرلمان وأدائهم الجيد فيه، غير أن الحزب الحاكم ظل مهيم على الحياة البرلمانية والسياسية.

وقد عمل النظام على تفتيت التحالفات السياسية وساعد على ذلك صدور أحكام من المحكمة الدستورية بعدم دستورية الانتخابات بنظام القوائم النسبية والذي حرم المستقلين الحق في الترشيح فعاد العمل بالنظام الفردي، بعدما أصدر رئيس الجمهورية قانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٩٠م وينص على العودة للعمل بالنظام الفردي الذي كان متبع قبل انتخابات ١٩٨٤م.

وبدأ الإخوان ينافسون على النقابات والتي حققوا في بعضها نجاحا كبيرا كالأطباء والمحامين والمهندسين مما كان سببا في صدام النظام بهم حيث عمل على محاولة احتوائهم داخل النقابات لكنه فشل فلجأ في بداية التسعينات إلى استخدام الأداة القانونية في مواجهة الصعود المستمر للتيار الإسلامي والذي أفرز قانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣م بتنظيم الانتخابات داخل النقابات غير أن هذا القانون قوبل باعتراضات شديدة بسبب تجريد الانتخابات في معظم النقابات المهنية الهامة التي يسيطر على مجالس إدارتها الإخوان كالأطباء والمهندسين والصيدلة والمحامين... إلخ، كما أنه عمل على تجسيم الحركة الطلابية الإسلامية داخل الجامعات خاصة بعد انتخابات الاتحاد عام ١٩٨٢م.

وكان من عوامل صدام النظام بالمجتمع عامة هو العودة إلى العمل بقانون الطوارئ في ٦/١٠/١٩٨١م واستمرت تتجدد سنويا حتى إبريل ١٩٨٨ ثم أصبحت بعد ذلك تتجدد لمدة ثلاث سنوات فجددت حتى عام ١٩٩١ ثم حتى عام ١٩٩٤ ثم إلى سنة ١٩٩٧ ثم حتى عام ٢٠٠٠ ثم إلى سنة ٢٠٠٣ وتنتهي حالة الطوارئ الحالية سنة ٢٠٠٦ ثم جدد مرة أخرى حتى إقرار قانون الإرهاب.

والملاحظ عند استعراض أسباب إعلان حالة الطوارئ أنها حتى سنة ١٩٥٢ لم تكن تعلن إلا بسبب دخول مصر في حرب مع دولة أجنبية فيما عدا إعلانها إثر اندلاع حريق القاهرة سنة ١٩٥٢. إلا أنها منذ الثمانينات أعلنت واستمرت معلنة لأسباب تعزى إلى اعتبارات الأمن الداخلي وحدها واستمرار العمل به حتى هذه الأيام رغم آثاره السيئة على المجتمع عامة».

النظام والصدام مع الإخوان

ظل الإخوان المسلمون يعملون من خلال الأطر والقنوات الشرعية التي تخدم المجتمع كمجلس الشعب والنقابات والاتحادات الطلابية غير أن النظام لم يرض عن زيادة نفوذهم وانتشارهم وسط الشعب لحرصه على الحكم، ولذا كان الصدام ومحاولة تجسيم الإخوان بل القضاء عليها إن أمكن ثم التفرغ لباقي الجماعات الإسلامية.

لقد شهد الرئيس مبارك ببعد الإخوان عن العنف وأنهم جماعة يعملون من خلال مؤسسات الدولة وذلك في تصريحه الذي نشرته صحيفة الأهرام العدد ٣٩٠٤٦ السنة ١١٨ ليوم ١٦ جماد الأولى ١٤١٤ هـ الموافق ١١/١١/١٩٩٣م ص(١) حيث قال: «إن هناك حركة إسلامية في مصر تفضل النضال السياسي على العنف وقد دخلت هذه الحركة بعض المؤسسات الاجتماعية واستطاعوا النجاح فيها في انتخابات بعض النقابات المهنية مثل الأطباء والمهندسين الخامين»، كما صرح الوزير حسن الألفي تصريحاً في هذا الموضوع في جريدة الجمهورية ص(٤) ليوم ١٤/٤/١٩٩٤م، مما يدل على انتهاج الإخوان للقنوات الشرعية في العمل.

غير أن النظام لم يرض عن ذلك فبدأ الصدام مع الإخوان عن طريق الاعتقالات المستمرة بعد القضية الشهيرة بسلسيل ثم تقديم رموز الجماعة للمحاكمات العسكرية المتتالية بدون تهمة كعسكرية ١٩٩٥م و٢٠٠١م وأخيراً عسكرية ٢٠٠٧م والتي يحاكم فيها ٤٠ من قيادات الجماعة، أضف لذلك ما يقوم به النظام ضدهم داخل النقابات والانتخابات التشريعية وتزويرها المستمر وشطب الطلبة من انتخابات الاتحادات، وضرب شركاتهم الاقتصادية، أضف لذلك وقوفهم ضد مسألة توريث الحكم والذي منذ بدأت فكرة التوريث وأصبح النظام أكثر شراسة عليهم فحدث ما حدث من انتهاكات في انتخابات ١٩٩٥م ثم انتخابات ٢٠٠٠م ثم انتخابات ٢٠٠٥م والتي شهدت نزاهة نسبية في المرحلة الأولى فقط، كما تم تزوير انتخابات مجلس الشورى وما حدث في الخليات لا يدل على أن الإخوان سببا في الصدام يوماً ما فهم يعملون من خلال الأدوات القانونية والدستورية ويجوزون على ثقة الشعب.

ويوضح الدكتور عمرو الشوبكي ذلك في مقالة له بعنوان "وأين ذهبت إنجازات السلام" فيقول: «ومن هنا فإن غياب مصر علي الساحة العربية والدولية يعكس هذا الفشل الداخلي المير طوال ربع قرن، وهذا الانهيار المذهل الذي شهدته مؤسسات الدولة المصرية في الداخل بصورة غير مسبوقه في التاريخ المعاصر، فحين يقول اقتصادي مرموق وعميد سابق لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، أحمد الغندور، أن مصر فقدت ألف مليار جنيه في ٢٤ عاماً «بسبب فشل مبارك في إدارة البلد» سنكتشف حجم الكارثة الاقتصادية التي حلت علي مصر نتيجة عدم كفاءة النخبة الحاكمة، وفساد جزء كبير منها، خاصة أن تلك التصريحات جاءت من رجل ليبرالي لم يعرف عنه أي خصومة سياسية أو أيديولوجية مع النظام القائم .

أما علي الصعيد السياسي فنحن نتحدث عن نموذج لا يوجد فيه «مشروع» واحد يعمل بجدية إلا مشروع التوريث، فلا يوجد حزب حاكم، إنما شبكة من المصالح تتصارع فيما بينها علي مغنم صغيرة أو كبيرة بصورة أحياناً أكثر ضراوة من صراعها مع أحزاب المعارضة، ونظام احترف عدم احترام القانون والدستور، مبدياً موهبة نادرة في كيفية وضع قوانين، لكي لا يحترمها، وحوصر المجتمع بين نخبة قديمة كرسست الجمود والتكلس وأخري جديدة تتحرك في الظلام أكثر من النور من أجل هدف واحد هو توريث السلطة.

ونجح النظام في تدمير أحزاب المعارضة وفي حصار القوي السياسية الجادة من الإخوان المسلمين وحتى كفاية والوسط وحركة الكرامة، ودمر قيم الكفاءة والجدية والموهبة في أغلب مؤسسات الدولة، ويكرس ثقافة الفهلوة والفساد والنفاق، وصار من المستحيل علي أي مراقب لأوضاع مصر الداخلية في السياسة والاقتصاد والثقافة والإدارة أن يتوقع أي دور لها علي الساحة العربية والدولية».

ومن ثم فأسباب الصدام تعود إلى:-

١-عدم رغبة النظام في وجود شريك قوي له في الحياة السياسية مثل الإخوان خاصة في ظل ضعف الأحزاب السياسية.

٢-عدم قبول النظام للآخر في الفكر أو العمل السلمي داخل مؤسسات الشعب.

٣-طبيعة النظام كنظام سلطوي فردي لا يقبل المنافسة.

٤-التعامل مع الطلبة بالعصا الأمنية وحرمانهم من المدن الجامعية وشطبهم من انتخابات الاتحادات.

٥-الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية للنظام الحاكم وللهيئات السياسية.

٦-احتكار السلطة لوسائل الإعلام وتسخيرها لأغراضه.

عبدہ مصطفیٰ دسوقي

باحث في شئون جماعة الإخوان المسلمين

Abdodsoky1975@hotmail.com

